بجائزة الـ 125 ألف دينار

«الوطني» يعلن الفائز بسحب حساب «الجوهرة» الشهري

هشام النصف

يواصل بنك الكويت الوطني مكافأة عملائه بمنحهم مجموعة مميزة من السحوبات والجوائز والعروض على مدار العام، وفي هذا الإطار أعلن البنك عن اسم الفائز في السحب الشهري لحساب الجوهرة لشهر أغسطس 2020، حيث فاز محمد عبدالجواد احمد عبدالجواد بمبلغ 125 ألف دينار. ويقدم حساب الجوهرة للعملاء فرصة لدخول السحب وربح جوائز بقيمة 5000 دينار أسبوعيا و125 ألف دينار شهريا والجائزة الكبرى بقيمة 250 ألف دينار ربع سنويا، حيث إن كل 50 دينارا يقوم العميل بإيداعها في حساب الجوهرة تمنحه فرصة ليكون الفائز التالي. وفي حال عدم قيام العميل بعملية سحب نقدي أو تحويل من حساب الجوهرة خلال الفترة المطلوبة، فإن فرص الفوز تتضاعف مقابل كل 50 دينارا في الحساب.

وتعقيبا على السحب الشهري أعلن نائب مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني هشام النصف قائلا: يعتبر حساب الجوهرة وسيلة مميزة أمام العملاء للادخار وفرصا كبيرة للربح في الوقت ذاته، ونحن نؤكد حرصنا على مكافأة العملاء من خلال السحوبات الأسبوعية والشهرية وكذلك الربع سنوية، كما نواصل منح عملائنا المزيد من المكافآت والحملات الفريدة والاستثنائية التي ترسخ تميزهم واستفادتهم من تفوق «الوطني» وريادته.

وتابع قائلا: نتواصل مع عملائنا بشكل مستمر للتعرف على احتياجاتهم كما نعمل على قياس مدى رضاهم عن المنتجات التي نقدمها حيث لمسنا زيادة ملحوظة في مستوى رضا العملاء فيما يخص الخدمات والمميزات التي يوفرها البنك والتي تأتي في إطار التزامنا بإثراء تجربتهم المصرفية.

وأكد النصف حرص «الوطني» على سهولة وسرعة إنهاء إجراءات فتح حساب الجوهرة عن طريق زيارة أقرب فرع لبنك الكويت الوطني بالإضافة إلى إمكانية فتح الحساب من خلال خدمة «الوطني» عبر الموبايل أو خدمة الوطني عبر الإنترنت وذلك في إطار استراتيجيتنا للتحول الرقمي والتي توفر تجربة مصرفية رقمية متكاملة لعملائنا تمكنهم من إجراء كل معاملاتهم المصرفية دون زيارة الفرع.

ومن جهة أخرى، تم الإعلان عن أسماء الرابحين في السحوبات الأسبوعية لحساب الجوهرة لمبلغ 5000 دينار وهم: بشاير فريد عبدالمجيد عبدالسيد، دانة علي سيد هاشم، محمد عبدالصمد عبدالنبي عبدالكريم. وتم إجراء السحب مباشرة عبر حساب الإنستغرام لبنك الكويت الوطني، وذلك بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة إلى جانب ممثلي البنك، علما بأن سحوبات الجوهرة الشهرية وربع السنوية تتم بحضور ممثل عن شركة «ديلويت» العالمية.

ويقدم بنك الكويت الوطني منذ العام 2012 مكافآت لعملائه من خلال السحوبات الأسبوعية، الشهرية والربع السنوية لحساب الجوهرة، بجوائز تبلغ قيمتها الإجمالية 2,200,000 دينار سنويا.

إلى جانب تقديمه أفضل الخدمات المصرفية وأكثرها تطورا وأمانا، يحرص بنك الكويت الوطني على تقديم مجموعة متنوعة من العروض والمكافآت والجوائز للعملاء التي تمتد على مدار العام وتتماشى مع اهتماماتهم.

.. وفي تقريره: 31٪ تراجعاً في أسعار النفط منذ بداية 2020

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان أسعار النفط حاولت مؤخرا تجاوز الحدود العليا لنطاقات تداولها على مدار الشهرين الماضيين، إذ لامست أسعار العقود الآجلة لكل من مزيج خام برنت وغرب تكساس الوسيط أعلى مستوياتها المسجلة في 5 أشهر، وتمكنت من الوصول خلال الأسبوع الماضي إلى 45,46 دولارا للبرميل و42,9 دولارا للبرميل على التوالي. ومنذ وصول سعر مزيج خام برنت إلى أدنى مستوياته المسجلة والتي بلغت 19,3 دولارا للبرميل في 21 أبريل، عاد مجددا للارتفاع بأكثر من الضعف (135٪) وذلك على الرغم من أنه لا يزال متراجعا بنسبة تفوق 31٪ حتى الآن منذ بداية عام 2020.

وأشار التقرير إلى مساهمة بعض العوامل في تحريك أسعار النفط مؤخراً، والتي تمثلت في مزيج من بيانات الوظائف الأميركية التي جاءت أفضل من المتوقع وتراجع مخزون النفط الأميركي للأسبوع الثالث على التوالي، فقد كشف بيان الوظائف الصادر عن وزارة العمل الأميركية عن تراجع مطالبات البطالة الأسبوعية الأولية من 1,19 مليون إلى 963 ألف في الأسبوع المنتهي في 8 أغسطس، وتعد تلك هي المرة الأولى التي يقل فيها هذا المعدل عن مليون طلب منذ منتصف مارس. وفي نفس الأسبوع، انخفضت مخزونات الخام التجارية في الولايات المتحدة بمقدار 4,5 ملايين برميل لتصل إلى 514 مليون برميل (-5٪ مقارنة بأعلى مستوياتها المسجلة والتي بلغت 540 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 19 يونيو). ومن جهة أخرى، لا تزال المخزونات أعلى بحوالي 49 مليون برميل (10٪) من المتوسط الموسمي، إلا أنها آخذة في التراجع. وتوفر المخزونات حوالي 35 يوما من الإمدادات مقارنة بأعلى المستويات التاريخية المسجلة والتي تصل إلى 42 يوما في أوائل شهر مايو. كما تراجعت مخزونات البنزين ونواتج التقطير. إلا أن أنشطة مصافي التكرير لا تزال تسير بوتيرة بطيئة نظرا لعودة ظهور حالات الإصابة بڤيروس كورونا. ومن جهة أخرى، ارتفع الطلب مؤخرا على المنتجات المكررة، إذ بلغ 14,7 مليون برميل يوميا، إلا أنه لا يزال متراجعا بنسبة 15٪، على أساس سنوي.

«برنت» وخام غرب تكساس الوسيط سجلا أعلى مستوياتهما في 5 أشهر

ورأى التقرير ان استمرار ارتفاع حالات الإصابة بكوفيد-19 مقلق على مستوى العالم الأسواق المالية ويؤجج مخاوف الطلب على النفط، كما يساهم في تراجع النشاط الاقتصادي. وتشير التقديرات إلى أن الأسعار قد تواصل تحركها ضمن نطاق محدود لحين ارتفاع مستويات الطلب على نحو كبير. كما قد تظهر حزم تحفيز مالية إضافية، أو قد تشهد مخزونات النفط الخام والبنزين تراجعات شديدة، أو قد تتسارع وتيرة نمو النشاط الاقتصادي في الاقتصادات الكبرى المستهلكة للنفط مثل الصين، أو قد يتم التوصل إلى تطوير لقاح للڤيروس.

وتطلعت الأسواق إلى تمرير صانعي السياسات في الكونغرس الأميركي لحزمة تحفيز مالي بقيمة تريليون دولار، إلى جانب حزمة التحفيز الاقتصادي لمواجهة تداعيات جائحة ڤيروس كورونا، إلا أن التطورات السياسية عطلت إقرار تلك التدابير، ومن المقرر عودة المجلس للانعقاد في سبتمبر بعد انقضاء فترة العطلة السنوية.

وقال التقرير إن مشتريات الصين من الخام على مدار الأشهر الأخيرة ساهمت في تشديد أوضاع أسواق النفط، فقد وصلت الواردات في يونيو إلى مستوى قياسي بلغ 12,9 مليون برميل يوميا وفقا للإدارة العامة للجمارك، محطمة بذلك الرقم القياسي الذي سجلته الشهر السابق والذي بلغ 11,3 مليون برميل يوميا، إذ استغلت الصين حرب أسعار النفط السعودية الروسية لزيادة مشترياتها من النفط الخام الرخيص. كما سجلت أنشطة مصافي التكرير أيضا رقما قياسيا في يوليو، مرتفعة بنسبة 12٪، على أساس سنوي، إلى 14 مليون برميل يوميا وفقا للبيانات الصادرة عن المكتب الوطني للإحصاء.

وعلى الصعيد العالمي، ذكر التقرير أن هوامش أرباح التكرير (هامش التكسير: أي الفرق بين أسعار المواد الخام وأسعار المنتجات المكررة) تتعرض للضغوط نتيجة لتجاوز نمو الطلب على النفط الخام معدلات نمو الطلب على المنتجات المكررة. وفي الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار النفط الخام خلال الأشهر القليلة الماضية في ظل تقلص الإمدادات وتوقعات نمو النشاط الاقتصادي، عكست أسعار المنتجات النفطية - البنزين والديزل (زيت الغاز) وخاصة وقود الطائرات - النمط الاستهلاكي بصورة أكثر دقة. ولايزال هامش تكسير زيت الغاز في سنغافورة منخفضا، إذ بلغ حوالي 6 دولارات للبرميل الأسبوع الماضي، بعد أن وصل إلى 16,15 دولارا للبرميل في يناير الماضي، وفقا لوكالة «بلاتس» الدولية للمعلومات النفطية.

وأدى ضعف هوامش أرباح التكرير في آسيا إلى انخفاض أسعار البيع الرسمية للنفط الخام لشهر سبتمبر من قبل منتجي النفط الإقليميين، حيث خفضت أرامكو السعودية ومؤسسة البترول الكويتية سعر كل من النفط العربي الخفيف وخام التصدير الكويتي (خفضت العلاوة السعرية عن أنواع النفط المرجعية عمان/ دبي) بمقدار 0,3-0,35 دولار للبرميل.

وقامت وكالة الطاقة الدولية، في تقريرها الأخير عن سوق النفط لشهر أغسطس، بتعديل تقديراتها لنمو الطلب على النفط للعام الحالي بمقدار 140 ألف برميل يوميا لتصل إلى 8,1- ملايين برميل يوميا على خلفية ضعف حركة التنقل بسبب الجائحة. ويعتبر ذلك أكبر انكماش سنوي يشهده الطلب على النفط على الإطلاق، فقد انخفض إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى 91,9 مليون برميل يوميا في المتوسط للعام 2020. وبصفة خاصة تراجع الطلب على وقود الطائرات بصورة مثيرة للقلق، إذ انخفض عدد الكيلومترات الجوية التي تم قطعها في يوليو 67٪ على أساس سنوي. ومن المقرر أن يشهد عام 2021 انتعاشا في الطلب على النفط بمقدار 5,2 ملايين برميل يوميا ليصل إلى 97,14 مليون برميل يوميا - فيما يعد أقل من مستوى ما قبل الجائحة بمقدار 3 ملايين برميل يوميا تقريبا.

وعلى صعيد العرض، كان من المقرر انتهاء المرحلة الأولى من اتفاقية الأوبيك وحلفائها في الأول من أغسطس لتبدأ معها مجموعة المنتجين مرحلة تقليص خفض الإنتاج من 9,7 ملايين برميل يوميا إلى 7,7 ملايين برميل يوميا على مدار الأشهر الخمسة المقبلة. ومن الناحية العملية، بدأت إمدادات الأوبك في الارتفاع بالفعل في يوليو على خلفية إنهاء التخفيضات الطوعية الإضافية التي تعهدت بها كل من السعودية والكويت والإمارات وسلطنة عمان، فارتفع إنتاج المنظمة التي تضم في عضويتها 13 دولة منتجة ومصدرة للنفط بمقدار 978 ألف برميل يوميا (+ 4,4٪، على أساس شهري) إلى 23,17 مليون برميل يوميا في يوليو، مع انخفاض معدل امتثال 10 من الدول الأعضاء بمنظمة الأوبك إلى 96,7٪ مقابل 112,8٪ خلال الشهر السابق، وفقا للأوبك.

تقلص إمدادات سوق النفط في النصف الثاني

قال تقرير «الوطني» ان التوقعات تشير إلى أن إمدادات سوق النفط سوف تتقلص في النصف الثاني من 2020 في ظل نمو الطلب بمعدلات تفوق نمو العرض. ومن المقرر أن يؤدي ذلك إلى انخفاض المخزونات العالمية والتي من المفترض أن تبلغ ذروتها في الربع الرابع من عام 2020. كما يتوقع أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار. ويصاحب تلك التوقعات تحذير بالغ الأهمية يتمثل في ضرورة عدم تدهور الطلب على النفط نتيجة لتفاقم معدلات الإصابة بڤيروس كورونا. كما أنه يجب الحفاظ على التزام الأوبك وحلفائها. ومن جهة أخرى، لا يزال يصعب التنبؤ بالإنتاج الليبي والإيراني والڤنزويلي في ظل إمكانية تراجع الأسعار، نظرا لمدى انخفاض الإنتاج إلى ما دون الطاقات الإنتاجية لتلك الدول. وفي ظل استمرار ضعف معدلات الطلب، فإن آفاق زيادة إنتاج الأوبك وحلفائها للأسواق التي لا تزال مشبعة بالإمدادات ينذر بمزيد من الضغط على أسعار النفط. وقد يساهم في الحد من تلك المخاطر جزئيا حقيقة أن كميات الإنتاج لن تصل بالفعل إلى 2 مليون برميل يوميا بفضل التخفيضات التعويضية من قبل العراق والدول الأخرى. كما أوضحت السعودية أيضا أن معظم الإمدادات الإضافية التي تم إنتاجها خلال شهر أغسطس بمقدار 588 ألف برميل يوميا سيتم استهلاكها محليا (للوفاء باحتياجات توليد الكهرباء خلال فصل الصيف) بدلا من تصديرها.

ولفت التقرير إلى أن إنتاج النفط الخام الأميركي، والذي بلغ 10,7 ملايين برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 7 أغسطس، لا يزال يحاول جاهدا استعادة مستوياته السابقة، فقد ظل الإنتاج منخفضا بمقدار 2,4 مليون برميل يوميا (18,3٪) مقارنة بأعلى مستوياته المسجلة على الإطلاق والبالغة 13,1 مليون برميل يوميا في فبراير، ويعاني القطاع من مصاعب انخفاض أسعار النفط وشح رأس المال وتراجع معنويات الإقبال على المخاطر لدى المستثمرين وتدابير إصلاح الميزانيات العمومية لشركات النفط. كما انخفض عدد منصات حفر النفط الأميركية إلى 172 منصة فيما يعد أدنى المستويات المسجلة منذ طفرة ما قبل النفط الصخري في عام 2005، وفقا للبيانات الصادرة عن شركة بيكر هيوز.

خلال استقباله السفير طارق القوني

الصقر: مصر من أهم الشركاء التجاريين للكويت

■ القوني: حريصون على ترسيخ وتعزيز وتنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين

محمد الصقر مستقبلاً السفير المصري طارق القوني

استقبل رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد الصقر، أمس، سفير جمهورية مصر العربية لدى الكويت طارق القوني، وذلك بحضور مدير عام الغرفة رباح الرباح.

وتطرق الصقر خلال اللقاء الى تاريخ العلاقات الاقتصادية المميزة بين الكويت ومصر، مؤكدا أن البلدين يتمتعان بالعوامل اللازمة لتنمية التعاون التجاري والاستثماري، حيث إن الروابط الأخوية التي تجمع بينهما تحتم بذل مزيد من الجهود في سبيل تحقيق الاهداف الاقتصادية المرجوة، خاصة أن مصر تعد من أهم الشركاء التجاريين للكويت، إذ تحتل المركز 15 كأفضل بلد مستورد والمركز 18 كأفضل بلد مصدر، علاوة على وجود استثمارات كويتية استراتيجية في مصر.

وأكد الصقر أن «الغرفة» على اتم الاستعداد لتقديم كل خدماتها للتوصل الى نتائج إيجابية بين البلدين.

من جانبه، أعرب القوني عن سعادته لزيارة الغرفة مثمنا جهودها الكبيرة في سبيل توطيد العلاقات بين البلدين، مؤكدا حرصه على تعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية، بهدف ترسيخ وتعزيز وتنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين لما فيه تحقيق المصالح المتبادلة لقطاع الأعمال في الجانبين من خلال شراكات استراتيجية لفتح آفاق اقتصادية جديدة.

وأكد القوني حرصه على الاستماع والتعرف على مرئيات القطاع الخاص الكويتي حول كيفية زيادة حجم الاستثمارات في المجالات التجارية والاقتصادية في مصر.

وفي نهاية اللقاء، تقدم السفير المصري بالشكر والامتنان لغرفة تجارة وصناعة الكويت على حفاوة الاستقبال وما تقدمه من خدمات لقطاع الأعمال، والدور الذي تلعبه في تحقيق الأهداف المشتركة بين الكويت ومصر.

من جانب آخر، استقبل محمد الصقر سفير أوكرانيا لدى الكويت د.أولكساندر بالانوتسا، حيث ناقشا طبيعة التعاون الاقتصادي بين الكويت وأوكرانيا وبحث سبل إقامة مشروعات استثمارية مشتركة بين البلدين من خلال تعريف أصحاب الأعمال بالمناخ الاقتصادي في كلا البلدين وتشجيع إقامة الندوات للترويج للمنتجات الأوكرانية في الكويت، على غرار المعرض الأوكراني الناجح الذي أقيم بمبنى الغرفة في شهر يناير من هذا العام بتنظيم من السفارة ضمن فعاليات الأسبوع الأوكراني بالكويت، والذي سلط الضوء على الفرص الاستثمارية المتاحة بأوكرانيا والإمكانيات التي تتمتع بها.

وأشار الصقر إلى أن «الغرفة» تولي اهتماما بالغا بتوطيد العلاقات الاقتصادية المشتركة، كما أنها على تواصل مستمر مع نظرائها في أوكرانيا من غرف التجارة والصناعة، مشيرا إلى أن الغرفة مستعدة لتسخير كل إمكاناتها بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة.

بدوره، أكد سفير أوكرانيا أن السفارة الأوكرانية تسعى جاهدة إلى تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين على جميع الأصعدة والحث على استغلال الفرص الاستثمارية المتوفرة في بلاده، بالإضافة إلى بذل المساعي لتذليل المعوقات أمام المستثمرين وزيادة حركة التبادل التجاري وزيارات الوفود التجارية، مشيدا بالتعاون المميز مع غرفة تجارة وصناعة الكويت والسفارة لإقامة مختلف الفعاليات التي تعزز من العلاقة الاقتصادية بين البلدين.

لجنة الصناعة والعمل عقدت اجتماعها الخامس لعام 2020

«الغرفة»: لم ندخر جهداً في تخفيف آثار «كورونا» السلبية على المطاعم والمقاهي

جانب من الاجتماع

عقدت لجنة الصناعة والعمل المنبثقة عن مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت اجتماعها الخامس لعام 2020 برئاسة أحمد القضيبي، وذلك لتناول عدد من الموضوعات المطروحة على جدول أعمالها، وتضمن الاجتماع لقاء مع ممثلي الاتحاد الكويتي لأصحاب المطاعم والمقاهي والتجهيزات الغذائية، وذلك للنقاش حول المصاعب التي تواجه الشركات الكويتية العاملة في تلك النشاطات جراء الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة لتطويق جائحة «كوفيد-19».

وبعد سماعها ما يعانيه أصحاب المطاعم والمقاهي والتجهيزات الغذائية من تراكم لالتزامات متعددة عليهم، وخصوصا الرواتب والإيجارات، في الوقت الذي يعانون فيه من نقص السيولة المتاحة لتعطل أعمالهم كليا أو جزئيا، أكدت اللجنة أن غرفة تجارة وصناعة الكويت منذ أن طال الوباء الكويت، لم تدخر جهدا في أن تخفف من وطأة الآثار السلبية في أنشطة أعضائها نتيجة الإجراءات المصاحبة للجائحة. فقد بادرت الغرفة في 2 مارس الماضي لاقتراح تشكيل فريق عمل بين الحكومة والقطاع الخاص للبحث في التداعيات، ثم قدمت ورقة مبادئية في 25 مارس حول سبل المعالجة وأبدت في هذه الورقة تفهما عميقا واهتماما خاصا بمعاناة وسبل تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعقدت أيضا اجتماعات متتالية مع الاتحادات النوعية المختلفة بصورة جماعية أو فرادى للتعرف على همومهم وإيصال مرئياتهم إلى الجهات المعنية.

كذلك سعت الغرفة لدى الجهات والشركات الكبرى التي تمتلك أنشطة تأجير لتخفيف أعباء الإيجارات وخاصة على المبادرين، وقد استجابت العديد من هذه الشركات والجهات مشكورة ومقدرة. إضافة إلى ذلك اجتهدت الغرفة بالتعاون مع وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية لمعالجة الجمود الذي يكتنف المادة (61) في قانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي، بحيث يكون هناك متنفس لتعديل الرواتب بين أصحاب العمل والعمال، وبالفعل قدم مشروع قانون جديد تحت مسمى «قانون معالجة آثار جائحة كورونا» لمجلس الأمة.

وانتهى الحضور إلى أهمية وتقدير ما قامت به الغرفة من جهود وضرورة استمرارها تكريسا لمبدأ الغرفة الداعم للمبادرين الكويتيين، واتفقوا على أن تقوم الاتحادات الممثلة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق فيما بينها وتحديد سبل معالجة الصعوبات التي يواجهونها على ضوء البيانات والمعلومات الموثقة لأنشطتهم، على أن تقوم الغرفة بالتواصل مع المعنيين لتخفيف تلك الصعوبات.

بعد ذلك، ناقش أعضاء اللجنة بعض القرارات ذات التأثير السلبي بأنشطتهم، ومنها استمرار قرار غلق المنفذ البري أمام حركة التصدير إلى العراق، رغم بدء الدول تخفيف إجراءاتها الاحترازية، ورغم ضرورة الاستفادة من السوق العراقي الذي يأتي رابعا من بين أكبر الوجهات للصادرات الكويتية غير النفطية، وتسجيل الصادرات الكويتية ما يقارب المليار دولار لهذا السوق خلال 2019. وطالب الأعضاء بأهمية فتح المنفذ مع تطبيق الاشتراطات الصحية.

كذلك تناولت اللجنة تداعيات قرار الهيئة العامة للقوى العاملة رقم (520) لسنة 2020 والذي ينص على حظر إصدار إذن عمل لمن بلغ 60 عاما فما فوق لحملة الشهادة الثانوية فما دون، وما يعادلها من شهادات، ورأت اللجنة ضرورة ألا ينسحب تطبيق القرار إلى تجديد أذونات العمل الحالية بما يشكل تعسفا وتزيدا في تطبيق القرار وفقدانا لأصحاب الخبرات. وأن تكون القرارات الجديدة التي تصدر بخصوص تنظيم علاقات العمل بعد التشاور في اللجنة العليا الاستشارية لشؤون العمل أو من خلال اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء لتحديد أوجه الخلل والثغرات العملية والقانونية التي تؤدي إلى تزايد أعداد الوافدين عن حاجة البلاد، والذي لا يحقق وجودهم قيمة حقيقية مضافه للاقتصاد ومراجعة القوانين واللوائح التي تنظم استقدام وإقامة الأجانب.